

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تعفي اتصالات المقاهي لصالح مشروع إقراض آثار التربة من ضريبة الملاك المفروضة بالقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥١ المشار إليه ومن الرسم الإضافي للأعمال الخيرية المفروض بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ المشار إليه ومن الرسوم الخاصة بدم السبائك المفروضة بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعدل به من تاريخ نشره ، ولوزير الخزانة إصدار القرارات المنفذة له ما

صدر باسم الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٢) جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ،

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الحال التجارية والصناعية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٦ بالإفاد لوزير الشؤون البلدية والقروية في منح التمام استقلال الأسواق الحكومية التي تديرها الوزارة ،

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ نظام الإدارة المحلية ،

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤذن للمافظين كل في دائرة اختصاصه في منح التمام استقلال الأسواق الحكومية إلى الراسي عليه مزاد استغلالا .

مادة ٢ - يلغى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر باسم الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٢) جمال عبد الناصر

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - استثناء من أحكام القانون رقم ١٩٧ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، تحول مجالس إدارة المؤسسات المالية بمطلة تعين مراقبي حسابات الشركات التابعة لها لمراجعة حسابات السنة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٦٣ وتجهيد أملاكهم

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعدل به من تاريخ نشره ما

صدر باسم الجمهورية في ١٣ ربيع الآخر سنة ١٣٨٢ (أول سبتمبر سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦٣

برفعاء الحفلات المقافية لصالح مشروع إقراض آثار التربة

من ضريبة الملاك والرسم الإضافي للأعمال الخيرية

والرسوم الخاصة بدم السبائك

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ،

وعلى القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على المسارح وغيرها من مجال الترفيه والملاهي والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٤٢ يفرض رسم إضافي للأعمال الخيرية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٧ في شأن الرسوم الخاصة بدم السبائك .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ،

وعلى موافقة مجلس الرياسة ،